اقتصاد

رئيس قسم الإحصاء في كلية الاقتصاد:

حجب الرقم الإحصائي الصحيح مبرر خلال سنوات الحرب!

| الوطن

صرّح رئيس قسم الإحصاء في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق عمار ناصر آغا لـ«الوطن» بأن درجة الوثوق بالأرقام الإحصائية وفق المتاح حالياً تعدّ مقبولة إلى حد ما، مشيراً إلى أن منع نشر البيانات خلال سنوات الحرب ما هو إلا دليل على أهمية استخدام الرقم الإحصائي، فمن ناحية يكون استخدامه إيجابياً وضرورياً لوضع الخطط والآليات للتعامل مع الواقع في ظروف الحرب، وهي المهمة المنوطة بالدرجة الأولى بمواقع صنع القرار في الحكومة، ومن ناحية أخرى يمكن أن تستخدمه الأطراف المعادية لكشف نقاط القوة والضعف في البنية الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا فإن حجب الرقم الإحصائي الصحيح يكون مبرراً خلال سنوات الحرب.

ولفت آغا إلى أن العاملين في المجال الإحصائي ابتداء من جامع البيانات وصولاً إلى الباحث والمحلل هم جنود مجهولون يساهمون في بناء المجتمع، ويحتاجون للمزيد من الدعم، مبيناً أن هناك بعض التسهيلات المقدمة للإحصائيين وخصوصاً تلك المتعلقة بالدعم المقدم من الحكومة في تنفيذ المسوح، ومن الجانب الآخر يمكن ملاحظة التقصير من جهة بعض الدوائر والجهات في انتقاء الكادر الفني من حيث المؤهلات القادرة على تلبية احتياجات الوزارات والمديريات وحتى المكتب المركزي للإحصاء، فمثلاً نجد أن في كل وزارة أو مديرية هناك قسم خاص بالتخطيط والإحصاء وللأسف أغلب العاملين في هذه الأقسام غير مؤهلين إحصائياً وغير مختصين، وتقيم هذه الأقسام بمثابة عقوبة للموظف غير المنضبط وظيفياً.

وبخصوص درجة دقة البيانات المتاحة للإحصائي نوه آغا بأنه يمكن القول إنها مقبولة إلى حد ما وخصوصاً ضمن الظروف الراهنة، لافتاً إلى أن مستوى نشر البيانات المأخوذة من المسوح مرتبط فنياً بتصميم عينات المسوح، ولذلك يعتبر التعداد العام للسكان والمساكن أكثر المصادر الميدانية التي تتيح إمكانية نشر البيانات على مستوى القرى والمزارع، أما المسوح الميدانية الأخرى فإن إمكانية تعميم نتائجها تكون مرهونة بالتكلفة بالدرجة الأولى، ومن الصعب من ناحية ثانية بمكان نشر كافة الجدوليات التي يمكن استخراجها من المسوح فهي كثيرة جداً، وموضحاً أن البيانات التي يتم الحصول عليها من المسوح الميدانية هي بيانات دولية متعارف عليها كمؤشرات البطالة ومؤشرات الخصوبة بكافة أنواعها ومؤشرات سكانية واقتصادية أخرى.

وأشار آغا إلى أن العملية الإحصائية في سورية تحتاج الكثير من العوامل التي تجعلها متكاملة ويمكن إجمال هذه العوامل بزيادة الكوادر الفنية المؤهلة لإنجاز كافة عناصر هذه العملية، وتنمية الوعي لدى المواطنين بأهمية الإدلاء بالبيانات الحقيقية، وبأن استخدامها سيعود بالنفع عليهم بالدرجة الأولى، إضافة إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة في الربط الشبكي بين الجهات الحكومية المعنية بإنتاج الرقم الإحصائي، واستخدام هذه التكنولوجيا في جمع البيانات وتحليلها، مؤكداً أنه يمكن البدء بتنمية الوعي الإحصائي لدى المواطنين من خلال المناهج الدراسية ووسائل الإعلام المنوط بها مهمة تعريف الجمهور بالعمل الإحصائي، إضافة إلى الأدوار الأخرى للقائمين على مختلف الفعاليات من ورشات عمل وندوات وغير ذلك.

وأوضح آغا أهمية الرقم الإحصائي في رسم السياسة وصنع القرار، ففي الحياة اليومية مثلاً تكون الكثير من القرارات مبنية في الحقيقة على رقم، فرب الأسرة على سبيل المثال تكون قراراته في الإنفاق مبنية على احتياجات الأسرة، وهذه الاحتياجات مرتبطة كذلك بعدد أفراد الأسرة وأعمارهم وغير ذلك، ويمكن المقاربة هنا في التخطيط على المستويات الأعلى، فالتخطيط السليم لبناء المدارس أو المستشفيات في بلدة ما يحتاج إلى أرقام وإحصائيات كعدد سكان البلدة وتوزعهم حسب الأعمار والسيناريوهات المستقبلية لهذه البيانات، بحيث تكون مؤسسات البنى التحتية المخطط لتشييدها قادرة على استيعاب الأعداد الجديدة.

ولفت إلى أن الرقم الإحصائي له من الأهمية بمكان على المستوى الاقتصادي فمن الضروري معرفة المؤشرات الاقتصادية ومنها على سبيل المثال مكونات الاقتصاد الوطني ومعدلات نموه والطلب على العمالة وغير ذلك، بهدف تقييم الخطط الموضوعة وتلافي الثغرات في الخطط المستقبلية، مؤكداً أن القدرات الإحصائية هي الشكل العام للقدرة على إنتاج بيانات إحصائيات سليمة وبناء مؤشرات يمكن استخدامها في عملية التخطيط ورسم الإستراتيجيات واتخاذ القرارات التي تسهم في تحسين الواقع، وبالتالي فهذه القدرة يمكن تعزيزها من خلال وجود الكادر الفني المؤهل والقادر على تنفيذ المهمة المنوطة بالعملية الإحصائية بكافة أبعادها، ابتداء بجمع البيانات وانتهاء باتخاذ القرارات، وهي عملية متكاملة تحتاج لتوفر الظروف المناسبة للتعاون الإحصائي من قبل جميع الأطراف المعنية بمصادر البيانات كالأسر والمنشآت والجهات العامة والخاصة على حد سواء.

«التموين»: ٢٢١ ليرة مربح في كل كيلو طحين مدعوم يباع في السوق تهريباً

| علي محمود سليمان

نشط «تهريب» الدقيق التمويني بشكل ملحوظ مؤخراً، ترافق ذلك مع ازدياد عدد الضبوط التي يتم تنظيمها والكشف عن الكميات الكبيرة التي يتم تهريبها مع الأرباح الكبيرة التي يحققها بيعها غير المشروع، حيث يسعر كيلو الدقيق التمويني بـ١٨,٧٥ ليرة سورية للمخابز الحكومية والمخابز التموينية الخاصة وفق مصادر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، والتي أوضحت لـ«الوطن» أن الكيلو الواحد من الدقيق التمويني يباع بأكثر من ٢٠٠ ليرة سورية عند تهريبه إلى السوق، ما يحقق أرباحاً بحوالي الـ٢٠٠ ليرة سورية لمن يقوم بالمتاجرة فيه وخاصة في الفترة الأخيرة مع ارتفاع سعر كيلو الدقيق الحر لحوالي ٢٤٠ ليرة سورية، أي بربح يزيد على ٢٢١ ليرة للكيلو.

ومن خلال تواصل «الوطن» مع عدة مديريات للتجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظات تبين أن تهريب الدقيق التمويني ينشط بكثرة في محافظات حمص وحلب وحماة وريف دمشق مع تهريب كميات كبيرة منه بقصد المتاجرة، حيث سجل خلال الشهرين الماضي والحالي تنظيم عشرات الضبوط للتهريب والمتاجرة بالدقيق التمويني بكميات بلغت بالإجمالي حوالي ٤٠ طن دقيق تمويني، أي إن سعرها المدعوم يبلغ حوالي ٤٨٠ ألف ليرة سورية، فيما بيعت تهريباً بقرابة ٨ ملايين ليرة سورية.

وفي التفاصيل تفيد المعلومات التي حصلت عليها «الوطن» أنه تم في محافظة حمص تنظيم ضبوط لحوالي ١٥ طن دقيق تمويني موزعة إلى ٢,١ طن دقيق تمويني في مخبز المخرم بعد أن وصلت شكاوى لمديرية التموين بوجود نقص في كميات الخبز، ومن خلال التحري تم ضبط نقص ٤٢ كيس دقيق تمويني (٢,١ طن) من خلال المطابقة بين سجل المخبز والكميات على أرض الواقع حيث كان قد تصرف بهم مدير المخبز التمويني، وباقي الضبوط توزعت بين قرى في ريف حمص وضبوط ضمن المدينة حيث تم ضبط ١٧٠ كيس دقيق تمويني أي حوالي ٩ أطنان في مخابز قرى بمنطقة شين ووضعها في مخابئ سرية بقصد الاتجار بها، كما تم ضبط ١٣ كيس دقيق تمويني أي حوالي الطن في ناحية القصير بقصد التهريب، وضمن المدينة تم ضبط ٥٧ كيس دقيق تمويني أي حوالي (٢,٨ طن) ضمن مستودع في مدينة حمص يقوم بنخل المادة بقصد الاتجار بها.

وفي محافظة حلب تم تنظيم ضبوط لقرابة ٢٣ طن دقيق تمويني تم ضبطها في مستودعات بقصد المتاجرة وتهريب الدقيق التمويني وآخرها ما تم ضبطه أمس في مستودع يتم فيه نخل الدقيق التمويني وإعادة بيعه حيث بلغت الكمية ١٣ طن دقيق تمويني وقبلها تم ضبط عدة أفران تقوم بالمتاجرة بالدقيق التمويني بكميات متفاوتة كم تم ضبط مستودع يحتوي على قرابة ٨ أطنان دقيق تمويني.

وفي محافظة حماة تم ضبط كمية طني دقيق تمويني في مخبز تل جديد بريف السلمية، وفي ريف دمشق تم ضبط منشأة صناعية في القطيفة تقوم بنخل الدقيق التمويني بقصد المتاجرة به وقد تم ضبط كمية ٥ أكياس دقيق تمويني.

نقص ٥٠ بالمئة من موظفي مالية حلب

جمل لـ«الوطن»: التواصل مع المكلفين يزيد مبادراتهم للتسديد

| عبد الهادي شباط

كشف مدير مالية حلب محمود جمل لـ«الوطن» عن زيادة معدلات التحقق والتحصيلات منذ بداية العام الجاري (٢٠١٨) وحتى نهاية الربع الثالث بنسبة ٨٠ بالمئة، مقارنة بما كانت عليه العام الماضي.

ولفت الجمل إلى زيادة نسب التحصيلات مع عودة كل المناطق في حلب للعمل والإنتاج وخاصة المناطق التي تضم كبرى المنشآت الصناعية والاقتصادية، وأنه بالعموم هناك حالة تفاعل جيدة بين المديرية والمكلفين، موضحاً أن العديد من العوامل أسهمت في تحقيق زيادة في واقع التحصيل أهمها تطبيقات القانون ٢٥ لعام ٢٠١٧ الذي منح إعفاءات من الفوائد وغرامات التأخير بالنسبة للمكلفين بالمناطق المتضررة، كما سمح بتجزئة وتقسيط قيم التكاليف على ثلاث سنوات ومنح براءة ذمة للمكلفين، الأمر الذي شجع الكثير من المكلفين على المبادرة لتسديد المستحقات المالية المترتبة عليهم، إضافة إلى قرار منع السفر للمكلفين ممن تجاوزت ذممهم المالية غير المدفوعة قيمة مليون ليرة.

وعن التهرب الضريبي في حلب بيّن الجمل أنه يمكن الحديث عن نسب تهرب أقل خلال السنوات الماضية، وأن ذلك يعود لتراجع مساحات العمل التي تغطيها المالية وبروز حجم العمل والإنتاج الحقيقي، ما أسهم في ارتفاع التحققات ونسب التحصيلات، إضافة إلى زيادة معدلات التواصل مع المكلفين والتعاون معهم عبر تقديم الخدمات المطلوبة وزيادة المبادرة من قبلهم لتسديد المستحقات المالية الخاصة بمنشآتهم، مؤكداً أن خطة المديرية تتجه للتوسع في معدلات التحققات والتحصيلات على التوازي مع تحسين الخدمات المقدمة في مديرية مالية حلب والعمل على تبسيط الإجراءات والاعتماد على برامج الأتمتة بالتعاون مع وزارة المالية.

ولفت إلى أن المديرية تعمل على تحديث خدماتها والتوسع في اتصالاتها مع المكلفين وخاصة ممن غيروا عناوينهم ومحال إقاماتهم وعملهم، والعمل على التعاون معهم لتسديد التزاماتهم والاستفادة من التشريعات والقوانين التي تشملهم للجدولة وبعض الإعفاءات.

وعن حجم العمالة والكوادر التي خسرتها مالية حلب خلال سنوات الأزمة بين المدير أنها تجاوزت ٥٠ بالمئة وأن هذا النقص في العمالة مازال قائماً وأن مالية حلب تعاني بالعموم من حالة نقص في العمالة، لكن استطاعت المديرية تأمين كوادر لتغطية الأعمال الأساسية ومازال هناك حاجة للعمالة لدى المديرية يتم العمل على ترميمها عبر المسابقات التي تعمل عليها وزارة المالية وخاصة للعمل في الخزينة والاستعلام، وأنه يتم العمل على تأهيل الكوادر العاملة حالياً لدى المديرية عبر تنفيذ دورات تخصصية في مختلف مجالات العمل في المالية.

رئيس مجلس الزيتون وزيت الزيتون سامي الخطيب لـ«الوطن»:

محافظ طرطوس استبعد المجلس من فريق تطوير قطاع الزيتون خلافاً لتوجيه رئيس الحكومة.. وهذه مقترحاتنا للتطوير نضعها بتصرف مجلس الوزراء

| طرطوس- الوطن

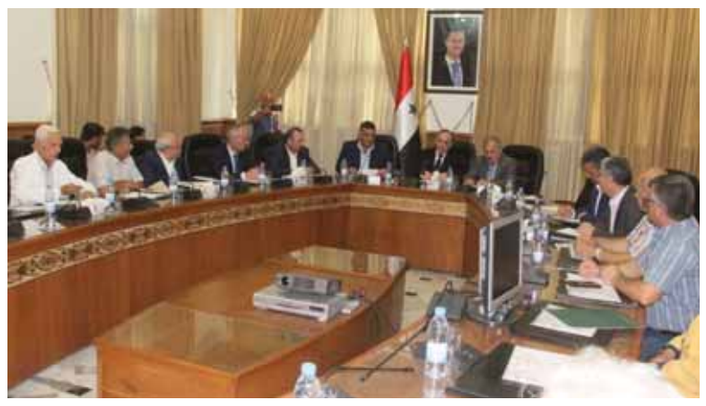

في الخامس من شهر تشرين أول الجاري شهدت قاعة الاجتماعات في مبنى محافظة طرطوس اجتماعاً نوعياً لدراسة واقع زراعة الزيتون من جميع الجوانب، دعا إليه وترأسه المهندس عماد خميس رئيس مجلس الوزراء بحضور وزراء الأشغال العامة والإسكان والإدارة المحلية والبيئة والنقل وكل من المحافظ وأمين الفرع ورئيس مجلس الزيتون وزيت الزيتون وعضو المكتب التنفيذي المختص ورئيس اتحاد الفلاحين ومدير الزراعة وبعض أصحاب المعاصر وبعض مصدري الزيت وبعض الفلاحين المنتجين وبعض الإعلاميين.

وخلال الاجتماع المذكور استمع رئيس الحكومة للمشكلات التي يعاني منها قطاع الزيتون في بلدنا بشكل عام ومحافظة طرطوس بشكل خاص كما استمع إلى رؤى ومقترحات تخص تطوير هذا القطاع المهم وفي ختام الاجتماع وجه بتشكيل فريق عمل في طرطوس يضم الفلاح والمزارع وصاحب المعصرة ومصدّر الزيت ورئيس مجلس الزيتون وزيت الزيتون ومدير الزراعة ورئيس اتحاد الفلاحين (بحدود عشرة أشخاص) مهمته دراسة واقع قطاع الزيتون في المحافظة بدءاً من الغراس والمشاتل مروراً بالزراعة والإنتاج والقطاف والإرشاد الزراعي والعصر والتخليل وليس انتهاء بحفظ الزيت وتسويقه داخلياً وتصدير فائضه للخارج.. وطلب خميس من الفريق أن ينجز عمله خلال فترة أقصاها نهاية الشهر الجاري وأن يرفع (مذكرة خطية) لرئاسة الحكومة عن طريق المحافظة متضمنة مقترحاته لتطوير هذه الزراعة مع الآلية التنفيذية لكل مقترح والآليات التنفيذية للخطة بشكل عام.

ووعد خميس أن تدرس الحكومة هذه (المذكرة) مع مقترحات أخرى سيردها من محافظات أخرى منتجة للزيتون ومن وزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد وأن يتم في ضوء الدراسة إقرار خطة متكاملة في مجلس الوزراء قبل العاشر من الشهر القادم لتطوير هذا القطاع مع القرارات اللازمة الملزمة لكل الجهات.

وتنفيذاً لهذا التوجيه أصدر محافظ طرطوس الأمر الإداري رقم ١٣٥ تاريخ ٢٠١٨/١٠/٨ المتضمن تشكيل لجنة برئاسته وعضوية رئيس مكتب الفلاحين الفرعي وعضو المكتب التنفيذي لقطاع الزراعة ورئيس اتحاد الفلاحين ومدير الزراعة وممثل عن مصدري مادة زيت الزيتون وممثل عن أصحاب معامل زيت الزيتون وممثل عن أصحاب المعاصر وممثل عن مزارعي الزيتون.. وبعد تعميم الأمر الإداري ونشره على صفحة المكتب الإعلامي للمحافظة أعلن السيد سامي الخطيب رئيس مجلس الزيتون وزيت الزيتون احتجاجه لعدم تمثيل المجلس في اللجنة خلافاً لتوجيه رئيس مجلس الوزراء وبعد ذلك اشتعلت صفحات التواصل بالتعليقات التي ينتقد معظمها تغييب المجلس عن اللجنة.. ولدى سؤاله عن هذه الضجة وأسبابها وأبعادها قال سامي الخطيب:

نستغرب أشد الاستغراب استبعاد السيد المحافظ لرئيس المجلس أو ممثل عن المجلس من اللجنة في الوقت الذي تم فيه دعوتنا للاجتماع النوعي الذي دعا إليه وترأسه رئيس الحكومة في مبنى المحافظة حيث قدمت فيه مداخلة موسعة بجرأة وموضوعية حول كل ما يعاني منه قطاع الزيتون وزيت الزيتون؟! وأيضاً في الوقت الذي وجه فيه رئيس الحكومة بتشكيل الفريق ومن ضمنه رئيس المجلس لتقديم المقترحات الكفيلة بتطوير هذا القطاع من مختلف الجوانب! وفي الوقت الذي تمت فيه تسمية مستثمر لمعصرة وليس صاحب معصرة كممثل عن أصحاب المعاصر، وفي الوقت الذي يعرف فيه الجميع دورنا العريق في زراعة الزيتون وتصدير الزيت وفي متابعة كل صغيرة وكبيرة في هذا القطاع الحيوي عبر المجلس منذ تأسيسه وحتى الآن وقبل تأسيسه بعدة عقود.

وأضاف سامي تحسين الخطيب: ولأنه تم تغييبنا عن اللجنة! وتقديراً لمبادرة السيد رئيس الحكومة وحرصاً منا على هذه الزراعة وتطويرها سأقدم لرئاسة مجلس الوزراء عبر صحيفة «الوطن» مقترحاتنا ورؤيتنا كمجلس لتطوير هذا القطاع آملين أن تضاف للخطة التي سيتم إقرارها في مجلس الوزراء قبل العاشر من الشهر القادم وفق ما وعد به السيد رئيس مجلس الوزراء.

المقترحات

ويتابع الخطيب قائلاً: إن سورية تعد من أغنى دول العالم بمحتواها الوراثي وتمتلك مقومات أن يكون الزيتون نفط المستقبل الذي ننافس به عالمياً لكن هذه الزراعة تعاني الكثير من المشكلات ومن أهمها الأمراض المتفشية واستفحالها خاصة على أشجار المنطقة الساحلية ومن أهم هذه الأمراض: ذبابة ثمار الزيتون- فراشة ثمار الزيتون (العثة) تبقع عين الطاووس سل الزيتون – ذبول الزيتون.

وللحد من هذه المشكلات نرى ضرورة العمل على إقامة دورات من قبل اختصاصين بالزيتون للمهندسين الزراعيين الموجودين في الوحدات الإرشادية علماً أن مشاكل شجرة الزيتون معلومة لدى جميع المختصين في وزارة الزراعة لكن ينقصها التطبيق على الواقع لحماية هذه الشجرة، في ضوء ما تقدم وغيره أقترح لتطوير واقع قطاع الزيتون مايلي:

ضرورة تطبيق برنامج المكافحة المتكاملة لآفات الزيتون المعد من عشرات السنين.

تفعيل دور الوحدات الإرشادية ودعمها بمستلزمات الإنتاج للتخفيف من تكاليف الإنتاج على الفلاح والأهم تزويد كل منها بجرار زراعي ومرش، علماً أن كل وحدة إرشادية يتبع لها أكثر سبع قرى.

إن أسلوب التطعيم الذي اتبع بشكل عشوائي (من عدم دراسة مدى ملائمة الصنف مع الأصل المطعم عليه) أثر سلباً على إنتاج شجرة الزيتون ولا بد من استثمار الأصول البرية الموجودة داخل القطر لإكثار الزيتون.

توزيع غراس الزيتون مطعّمة على أصول بذور، علماً أن الوزارة كانت توزع هذه الغراس سابقاً.

إقامة حقول نموذجية بمناطق متعددة لتحفيز الفلاح بعد أن يشاهد البدء بالتحسن الذي يطرأ على الشجرة وإنتاجها.

تقديم دراسة جدية عن أماكن تلائم الأصناف بيئياً أو بمعنى آخر (كل صنف والمكان الملائم له لزراعته).

نشر ثقافة الاستفادة من مخلفات الزيتون (من نواتج التقليم – تفل الزيتون – ماء الجفت.. الخ).

المتابعة الحقلية من قبل المعنيين بالوحدات الإرشادية ومتابعة تطور الأمراض ووضع الحلول لمعالجتها كما حصل وليس كما حصل هذا العام حيث أتت الذبابة بشكل مبكّر وقضت على أغلب موسم الزيتون في الساحل (الفورمونات وزعت متأخرة والسبب على ما أعتقد عدم المتابعة الحقلية).

نشر ثقافة المكافحة الحيوية للأمراض والآفات والعمل على متابعة تنفيذها.

وللحد من تدهور إنتاج الزيتون حاليا الاستفادة من الخبرات العالمية المتطورة في مجال الزيتون لاسيما أن الأمراض وصلت اليوم لدرجة الاستفحال ولم نلمس دوراً لوزارة الزراعة باستنباط أصناف متحملة لهذه الأمراض أسوة بالدول المتقدمة في هذا المجال، علماً أن تراجع إنتاج شجرة الزيتون خسارة للفلاح وبالتالي خسارة للاقتصاد.

العمل مع هيئة المواصفات والمقاييس السورية لإدراج مواصفة زيت الزيتون المكرر في المواصفة السورية.

وضع شروط ترخيص منشآت العصرة الثانية ومعامل التكرير وهذه المعامل تعيد للاستهلاك ما يعادل ٦ إلى ٧ آلاف طن من الزيت المهدور.

وللحفاظ على سمعة الزيت وجودته نطلب تطوير طرق التحليل بما يتناسب مع تحاليل المجلس الدولي للزيتون وزيت الزيتون.

إعادة النظر بطرق تحليل زيت الزيتون بمخابر وزارة التجارة الداخلية لأن الطريقة المتبعة حالياً (الأحماض الدهنية) لا تظهر حقيقة ما إذا كان الزيت ممزوجاً بزيوت أخرى مما يسيء لسمعة زيت الزيتون.

إقامة دورات فنية للمختصين بتحليل الزيت بوزارة التموين وكل ذلك من حرصنا على سمعة الزيت السوري والمواطن.

منع حفظ زيت الزيتون في كالونات بلاستيكية ما يسيء لمواصفاته.

وضع ضوابط صحية ملزمة لترخيص المعاصر للحفاظ على جودة الزيت ومن شروط الترخيص التي نتمنى وضعها:

إلزام وجود صناديق بلاستيكية لنقل الزيتون.

إلزام المعاصر بوضع خزانات كروم ضمن المعاصر.

وضع ضوابط صحية لمنشآت الفلترة والتعبئة.

اعتماد الدعم النقدي الحقيقي المباشر لوضع زيت الزيتون الخاص عالمياً بحيث يتم الدعم عن طريق إعفاء صادرات زيت الزيتون من رسوم المرفأ والجمارك ورسوم اتحاد المصدرين لأن أغلب شركات زيت الزيتون لا تستفيد من الدعم لحصره بإشعار التأمينات الاجتماعية وفاتورة الكهرباء.

والمبرر لإعفاء زيت الزيتون هو المنافسة الشديدة أمام الزيت السوري في الأسواق العالمية وارتفاع التكلفة، علماً بأن كل من قام بدراسة طرق الدعم يعلم أن الدعم موجود بكل دول العالم بشكل مباشر لعدم حاجة معامل تعبئة الزيت إلى عدد كبير من العمال وعدم حاجة هذه المعامل لاستجرار كميات كبيرة من الكهرباء.

وأخيراً أقول: إن الفوضى التي تعم هذا القطاع تؤثر سلباً على سمعة الزيت السوري وعلى إنتاجه وعلى جودته ومن حرص وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية على المنتج الداعم للناتج الإجمالي المحلي-وهو نفط المستقبل – شكلت المجلس السوري للزيتون وزيته للعمل على تنظيم هذا القطاع الذي يعد من أهم القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية وللحفاظ على سمعة الزيت السوري ومكانته بالأسواق العالم ونحن نعمل بكل ما نستطيع لتنظيمه وضمن هذا الإطار نضع المقترحات أعلاه بتصرف رئاسة مجلس الوزراء والجهات المعنية الحريصة على العمل المؤسساتي والتي لمسنا حرصها على التطوير أملين تبنيها وإدخالها ضمن خطتها لتطوير قطاع الزيتون.

أخيراً

إن نجاح الحكومة في وضع وإقرار خطة متكاملة لإنقاذ وتطوير زراعة الزيتون مع الآليات التنفيذية الجادة والبرنامج الزمني المحدد من شأنه أن يعود بالخير على عشرات الآلاف من الأسر السورية التي تعمل بهذا القطاع وعلى الاقتصاد الوطني والوطن بشكل عام ونعتقد أن دعم مجلس الزيتون وزيت الزيتون لتحقيق الأهداف التي أحدث من أجلها وتمثيله في كل اللجان التي يتم تشكيلها بخصوص زراعة الزيتون وزيته من شأنه المساهمة في تحقيق النجاح المطلوب والوصول إلى التطوير المرتجى.